

## الفصل الرابع

مجلس التعاون كإطار للتكامل  
الاجتماعي والاقتصادي

1875

1876

1877

1878

## الفصل الرابع

### مجلس التعاون كإطار للتكامل الاجتماعي والاقتصادي

تحدد آثار التكامل أو الاندماج الاجتماعي والاقتصادي بدرجة استجابة التراكيب الاجتماعية والاقتصادية لعملية الاندماج ، ودرجة الاستجابة تتحدد بدورها بثلاثة عوامل هامة :

العامل الأول : طبيعة التراكيب الاجتماعية والاقتصادية ، ومدى انسجام عناصرها المتقابلة أو تنافرها .

والعامل الثاني : سلامة السياسات والمناهج الخاصة بالاندماج . ويدخل في ذلك إبعاد النواحي السياسية عن الدراسة الموضوعية لهذه السياسات ، وأخيرا مدى استفادة سكان المجتمعات . وتقاس هذه الاستفادة بمدى التوافق بين مناهج التكامل ورغبات السكان ، واستفادة السكان بأكبر قدر ممكن من إعلاء قيمهم الثقافية والحضارية والوطنية ، ومصالحهم الاقتصادية .

ولا شك أن تحقيق التكامل في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية يترك آثارا عميقة على إمكانيات التكامل والتنسيق في المجال السياسي ، بما فيه الدفاع والأمن أو الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، بعبارة أشمل .

وإستخدام المنهج الوظيفي بهذه الصورة في المستويات المتصلة مباشرة بالمجتمعات الخليجية هو أصح المناهج في تحقيق مصالح دول الخليج ، وإنجاز أهداف المجلس . ولقد سبق أن أكدنا على حقيقتين نعيد تأكيدهما هنا لأهميتهما :

## الحقيقة الأولى :

أنه وإن كان تركيز النظام الأساسي للمجلس ، وزعماء الخليج على الجوانب غير السياسية كأهداف مباشرة لقيام المجلس ، فإن ذلك لا يعنى إغفال الجوانب السياسية : كالتنسيق في مجالات السياسة الخارجية والدفاع والأمن القومي الخليجي ، بل على العكس ، يعد هذا الأسلوب أفضل الأساليب في خدمة الجوانب السياسية ، فلو استهدف المجلس في البداية التنسيق السياسي والدفاعي - وهو أمر مفهوم في ضوء الظروف المباشرة لقيام المجلس - لكانت معايير النجاح والفشل فيه سطحية ، فيها ظلم وإغفال واضحان لأوضاع الخليج ومجتمعاته .

## الحقيقة الثانية :

هي أن مجلس التعاون ليس الأداة السحرية التي تحقق التنسيق والتكامل وحدها بمعزل عن إرادات مجتمعات الخليج ، كما أنه لم ينشأ من فراغ ، وإنما جاء المجلس ، وصرح التكامل في جميع المجالات لا يحتاج سوى إلى إطار ينظم حركته ويضبط إيقاعه ، على النحو الذي سنراه في السطور التالية وبتناول الحديث عنها في مبحثين : الأول للدراسة صرح التكامل قبل قيام المجلس وما حققه المجلس في هذا المجال خلال العامين الماضيين ( ٨١ - ٨٣ ) وثانيهما نعالج فيه معالم التكامل الاقتصادي في ضوء الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين أعضاء المجلس .

## المبحث الأول

### التكامل في المجال الاجتماعي والثقافي

تعد إمكانيات التكامل الاجتماعي والثقافي في الخليج أفضل بكثير منه في أية منطقة أخرى في العالم العربي . كما أن هذه الإمكانيات تفوق ما في مناطق أخرى مناظرة خارج العالم العربي ، سواء في العالم الثالث أو في أوروبا . وسبب ذلك يرجع إلى التجانس الكامل في اللغة والعادات والتقاليد والتركيب الاجتماعي ، واتجاهات التطور الاجتماعي في الخليج ، وقد تأخر ظهور هيئات التكامل الاجتماعي بين دول الخليج بسبب وقوف بريطانيا حائلا - قبل عام ١٩٧١ - بين اتصال إمارات الخليج بالعالم الخارجي ، واتصال كل من الكويت والسعودية - بوجه خاص - بهذه الإمارات ولذلك لم تكن مصادفة أن نشط ظهور هذه الهيئات عقب الانسحاب البريطاني ، وطوال عقد السبعينات .

أما الهيئات والمؤسسات الخاصة بالتكامل الاجتماعي والثقافي في الخليج فهي (١) .

#### ١- مكتب التربية العربي لدول الخليج :

ويضم الدول التي تكون فيما بينها إقليما واحدا في لغته وسكانه ومعتقده الإسلامي ، وهي أعضاء مجلس التعاون بالإضافة للعراق . وقد أنشئ هذا

(١) راجع دليل المنظمات والهيئات الخليجية المشتركة ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ١٩٨٢ .

المكتب ١٩٧٦ ، ومقره الرياض . أما أهداف المكتب فهي (١) : العمل على تحقيق التنسيق والتكامل بين مختلف الجوانب العملية والتربوية والتعليمية في جميع مستوياتها بين الأعضاء ، وتنسيق جهودهم في مجالات البحث العلمي والفني والمناهج التعليمية ، والاتصال بين الهيئات العلمية والتعليمية فيما بينها . وقد حقق هذا المكتب إنجازات كثيرة (٢) في سبيل الوصول إلى أهدافه في مجالات التربية والتعليم والثقافة ، ودعم العلاقات بين الهيئات المناظرة ، والقيام بالبحوث المشتركة ، وطبع المخطوطات النادرة وغيرها . ويتبع المكتب ثلاثة أجهزة هي (٣) : المركز العربي للبحوث التربوية بالكويت ، ومكتب مشروع إنشاء جامعة الخليج بالبحرين ، ومجلس التعليم العالي ، ويضم ممثلي الأعضاء في المكتب ، كما أن هناك مشروعاً لإنشاء الجامعة الإسلامية الخليجية في الكويت ، ومركز للتراث الشعبي بدول الخليج .

#### ٢ - مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية في الخليج (٤) :

أنشئ بالمنامة في البحرين عام ١٩٧٨ ، ويضم الدول السبع السابق ذكرها . ويقوم المكتب بمتابعة تنفيذ توصيات وقرارات مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول الخليج . ويهدف إلى الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتبادل الخبرات الفنية ، والاهتمام بالحركة التعاونية . وقد أنجز المكتب عدداً من الأعمال والدراسات في المجال الاجتماعي والعمالي (٥) .

(١) المرجع السابق ص ٨ ، ٩ .

(٢) راجع هذه الانجازات بالتفصيل في المرجع السابق ١٠ - ١١ .

(٣) للحصول على معلومات وافية عن هذه الأجهزة الثلاثة وإنجازاتها ، والمراحل التي قطعها انظر المرجع السابق ص ١١ - ١٤ .

(٤) المرجع السابق ص ٥٤ - ٥٦ .

(٥) راجع التفاصيل في المرجع السابق ص ٥٥ - ٥٦ .

### ٣ - اللجنة الدائمة للاتصالات لمنطقة الخليج العربي (١) :

وتختص اللجنة بالتنسيق والتعاون في مجال الاتصالات اللاسلكية . وتم تأسيسها بالبحرين عام ١٩٧١ ، ولكن أعضاؤها أربعة هم البحرين وقطر والامارات العربية والكويت . وتهدف اللجنة إلى تقديم التسهيلات اللازمة حول استخدام المحطات الأرضية لتنظيم الترددات والتعاون في مجال الاتصالات اللاسلكية (٢) .

### ٤ - الأمانة العامة الصحية لدول الخليج (٣) :

أنشئت عام ١٩٧٦ بالرياض ، وتضم الدول السبع ، ويهدف إلى تحقيق التنسيق والتعاون في مجال الخدمات الصحية ، وتنظيم القطاع الصحي في المنطقة ، وخدمات البعثات الطبية للحجاج ، وإجراء الدراسات في مجال الصحة والتخطيط الصحي والتربية الصحية بالمدارس . ولقد تمكنت الأمانة من إنجاز عدد من المهام (٤) . مثل إنشاء صندوق لمكافحة الملاريا ، وبرامج التثقيف الصحي ، وإنشاء مصانع الأدوية ، وتوحيد القوانين الصحية وتوحيد كوادرات الخدمات الطبية وغيرها .

### ٥ - هيئة بريد الخليج (٥) :

هي منظمة متخصصة خليجية في نطاق الاتحاد البريدي العربي ، وأنشئت في ١٩٧٧/٤/٢٨ . وأعضاؤها هم الدول السبعة المشار إليها سابقا .

(١) انظر للتفاصيل في المرجع السابق ص ٥٧ وما بعدها .

(٢) المرجع السابق ص ٥٧ - ٥٨ .

(٣) المرجع السابق ص ٥٩ وما بعدها .

(٤) التفاصيل في المرجع السابق ص ٦٠ .

(٥) المرجع السابق ص ٦٢ وما بعدها .

وتهدف الهيئة إلى توحيد الأنظمة البريدية وتنسيق المواقف في المؤتمرات البريدية الدولية ، وتبادل الخبرات (١) .

## ٦ - الأمانة العامة للجنة المتابعة الوزارية لمؤتمر وزراء الزراعة في دول الخليج (٢) :

تشكلت عام ١٩٧٦ بتوصية من المؤتمر الأول لوزراء الزراعة في دول الخليج وشبه الجزيرة ولذلك ضمت في عضويتها الجمهورية العربية اليمنية إلى جانب الامارات العربية والبحرين وقطر والسعودية وعمان . وقررت الأمانة العامة تكوين عدد من اللجان ، منها لجنة الحجر الزراعي والبيطري ، ولجنة دراسة طبقات المياه الجوفية ، ولجنة الجدوى الاقتصادية ولجنة الاستفادة من الأهمار الصناعية في مجال الزراعة والمياه ، ولجنة التنمية للثروة الحيوانية والزراعية والسمكية .

## ٧ - أما في مجال الشباب والرياضة :

فقد أنشئء بالكويت في عام ١٩٧٩ اتحاد الخليج العربي لكرة السلة (٣) . ويضم العراق إلى جانب الأعضاء الستة في مجلس التعاون . ويهدف الاتحاد إلى تنمية العلاقات بين الاتحادات في الدول الأعضاء ، وتنظيم اللقاءات وتوحيد المواقف في الخارج ، وتطوير الفرق وقواعد اللعبة . وقد أنجز الاتحاد بعض هذه الأهداف (٤) .

(١) المرجع السابق ص ٦٢ - ٦٣ .

(٢) المرجع السابق ص ٦٤ - ٦٥ .

(٣) المرجع السابق ص ٦٦ .

(٤) نفس المرجع ص ٦٦ - ٦٧ .

كذلك أنشئ الاتحاد الخليجي للسباحة عام ١٩٧٦ ، ومقره الرياض (١) وإن كانت بطولات كأس الخليج للسباحة قد بدأت منذ عام ١٩٧٣ في الكويت . وعضوية الاتحاد حق لكل دولة عربية خليجية بشروط وأوضاع معينة (٢) وقد جرت محاولات عام ١٩٧٧ ، حيث أنشئ اتحاد لكرة اليد ، وآخر لكرة القدم (٣) .

#### ٨ - المؤسسات الإعلامية (٤) :

وتضم المؤسسات التالية :

#### (أ) وكالة أنباء الخليج :

أنشئت في أبريل ١٩٧٨ ، بتوصية من مؤتمر وزراء الأعلام بدول الخليج الذي انعقد في أبو ظبي عام ١٩٧٦ . مقرها البحرين ، وأعضاؤها : الامارات العربية والبحرين والكويت والسعودية وقطر بالإضافة إلى العراق (٥) .

وتهدف الوكالة إلى تعريف الرأى العام العالمى بأحداث الخليج وقضاياها وتغطية الأحداث العالمية المتصلة بالمنطقة ، ودعم الشعور الإعلامى باستقلال دول المنطقة وتنسيق مواقعها ، واستماع صوت المنطقة إلى العالم من خلال جهاز متكامل ناطق باسم الإنسان العربى الخليجى . وقد انجزت الوكالة (٦) بعضاً من أهدافها ، مثل عقد اتفاقيات مع وكالات الأنباء العالمية ، وتعيين

---

(١) انظر النظام الأساسى لهذا الاتحاد بجريدة الاتحاد (أبو ظبي) فى ١٥/٥/١٩٧٦ م .

(٢) راجع المادتين التاسعة والعاشره من النظام الأساسى .

(٣) أنظر مجلة عمان فى ١٢/٣/١٩٧٧ .

(٤) انظر المرجع السابق ص ١٥ وما بعدها .

(٥) المرجع السابق ص ١٦ .

(٦) المرجع السابق ص ١٧ .

مراسلين لها في بقاع حساسة من العالم ووزعت خلال نشراتها معلومات في مختلف المحالات عن المنطقة .

### (ب) مؤسسة الإنتاج البراجمي المشترك لدول الخليج (١) :

أنشئت المؤسسة في ٤ يناير ١٩٧٦ بالكويت . وتضم الدول السبعة سالف الإشارة إليها ، وتهدف إلى إنتاج برامج إذاعية وتلفزيونية مشتركة تبرز السمات المميزة لشعوب المنطقة ، والارتفاع بالإنتاج الفني للبرامج الإذاعية والتلفزيونية المتضمنة لإنتاج أبناء الخليج الأدبي والفني والعلمي ، وإحياء التراث الخليجي ، والتعريف بمناطق الخليج ، ورفع كفاءة العاملين بالأجهزة الإعلامية (٢) . وقد انتجت المؤسسة بعض البرامج للأطفال ، ودبلجة الأفلام الأجنبية والبرامج والحلقات والأفلام التسجيلية والمسلسلات التي تصور الحياة في الخليج (٣) .

### (ج) لجنة التنسيق والتخطيط للأعلام البترولي لدول الخليج :

تشكلت اللجنة بقرار من المؤتمر الرابع لوزراء الأعلام الخليجي عام ١٩٧٩ ، ومقرها المؤقت في الكويت ، وأعضاؤها هم : الامارات العربية المتحدة والكويت والسعودية وقطر بالإضافة إلى العراق . وتهدف اللجنة إلى تنظيم برامج إعلامية وتنوير المواطنين . وتشجيع النشر وإنتاج الأفلام الوثائقية حول الانتاج والسياسات النفطية في الخليج . وقد نفذت اللجنة بعض هذه الأهداف (٥) .

(١) المرجع السابق ص ١٨ .

(٢) المرجع السابق ص ١٨ - ١٩ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٠ .

(٤) المرجع السابق ص ٢١ وما بعدها .

(٥) المرجع السابق ص ٢١ - ٢٢ .

#### (د) جهاز تليفزيون الخليج (١):

نشأ الجهاز باتفاقية وقعها وزراء الاعلام الخليجيون عام ١٩٧٧ م ، ومقره الرياض . ويضم العراق إلى جانب الدول الستة في مجلس التعاون . ويهدف الجهاز إلى تنسيق التعاون بين هيئات التليفزيون في الخليج وتطوير إمكانيات الأعضاء وتبادل الأخبار والبرامج والأفراد في هذا المجال ، وتشجيع التدريب والبحوث ودور التليفزيون في خطط التنمية . وقد تمكن الجهاز من وضع ميثاق العمل التليفزيوني ، وتنسيق البث التليفزيوني المشترك ، وتشجيع الإنتاج وتبادل البرامج وخدمات التوثيق ، وإصدار نشرة المعلومات (٢) ..

#### (هـ) مركز التوثيق الاعلامي لدول الخليج (٣):

أنشئ عام ١٩٨١ في بغداد ، ويضم الدول السبعة سابق الإشارة إليها ويهدف إلى تجميع الإنتاج الاعلامي في مختلف أشكاله ، وتحليل الوثائق وأوعية نقل المعلومات ، وتجميع التراث ، ودعم الوحدة الفنية والثقافية والإعلامية للأعضاء وتبادل المطبوعات والخدمات الإعلامية .

#### (و) المركز الخليجي لتنسيق التدريب الإذاعي والتليفزيوني (٤):

أنشئ عام ١٩٧٩ بقرار من المؤتمر الرابع لوزراء الاعلام الخليجي ومقره الدوحة بقطر ، وأعضاؤه هم الدول الستة بالإضافة إلى العراق . ويستهدف تنسيق الدورات التدريبية الإقليمية في مجال الإذاعة والتليفزيون

(١) المرجع السابق ص ٢٣ وما بعدها .

(٢) المرجع السابق ص ٢٤ - ٢٥ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٦ وما بعدها .

(٤) المرجع السابق ص ٢٨ وما بعدها .

ودعم التعاون بين الأجهزة المتناظرة ، ورفع الكفايات العاملة فيها . وقد نظم المركز عدة دورات في التصوير والانتاج والإخراج السينمائي والإذاعي (١). وقد سبق أن أشرنا إلى أن الدورة الأولى للمجلس الأعلى كانت قد وافقت على إنشاء عدد من اللجان المؤقتة ، تعمل بالتعاون مع الأمانة العامة من أجل استكمال عملية التكامل في المجال الثقافي . ومن بين هذه اللجان لجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية . ثم أنشأ المؤتمر لوزراء الداخلية بالمجلس في ٢٤ فبراير ١٩٨٢ ، لجنة مديري الهجرة والجوازات والعمل ، التي عقدت اجتماعها الأول في مسقط في ٢٧ أبريل ١٩٨٢ م . وقررت اتخاذ الترتيبات اللازمة لتوحيد كافة الأنظمة المعمول بها في دول المجلس ، بما فيها أنظمة الهجرة والجوازات ، والإقامة ، والعمل ، والجنسية ، واتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنح مواطني المجلس التسهيلات اللازمة لحرية العمل والإقامة والتنقل بين الدول الأعضاء . وكذلك قررت كل من السعودية والكويت رفع تأشيرات الدخول إليهما عن مواطني سلطنة عمان . كما تم الاتفاق مع السلطنة على إلغاء تأشيرات الدخول إليها من أفراد الأسرة الحاكمة والشخصيات البارزة ، والوفود الرسمية في الدول الأعضاء من ١/٥/١٩٨٢م وعن كبار رجال الأعمال في ١٥/٦/١٩٨٢ (٢) .

وتتولى لجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية استنباط مجالات العمل المشتركة في التربية والتعليم والصحة والعمل والشئون الاجتماعية والثقافية ،

(١) المرجع السابق ص ٢٨ - ٢٩ .

(٢) مجلس التعاون - الكتاب الثاني - مرجع سبق ذكره ص ٥٤ - ٥٦ .

ووضع أسس تكاملها وتجانسها . وقد أعدت هذه اللجنة لعدد من اجتماعات الوزراء في هذه القطاعات المشار إليها .

وفي الفترة التي انقضت منذ اجتماع القمة في المنامة ، في نوفمبر ١٩٨٢ حتى فبراير ١٩٨٣ ، انعقدت اجتماعات للمسؤولين في دول المجلس في عدد كبير من القطاعات الثقافية ، لبحث أوجه التكامل فيها .

## المبحث الثالث

### التكامل في المجال الاقتصادي والفني

شهد عقد السبعينات أيضا نشاط حركة التكامل بين دول الخليج - بما فيها العراق - في المجال الاقتصادي والفني ، مثلما رأينا في المجال الاجتماعي والثقافي ، إلا أن المجال الاقتصادي والفني يكتسب أهمية مميزة بالنظر إلى ما تمثله الدول الأعضاء من أهمية اقتصادية وتجارية ومالية هائلة ، بسبب دخولها النفطية وكونها سوقا رائجة لكافة السلع الاستهلاكية ، وتنفيذها لخطط إنمائية طموحة تستهوي الاستثمارات الأجنبية ، فضلا عما لهذه الدول من مساهمة كبرى في المنظمات المالية الدولية ومنظمات العالم الثالث في القطاع الاقتصادي والمالي . وفيما يلي أهم منظمات التكامل الاقتصادي والمالي التي أنشئت قبل قيام مجلس التعاون .

#### ١ - بنك الخليج الدولي (١):

تأسس البنك بالبحرين في ١٣ نوفمبر ١٩٧٥ م بموجب اتفاقية دولية بين حكومات الدول السبع الداخلة في عملية التكامل ( دول المجلس بالإضافة إلى العراق ) . وهدفه تقديم الخدمات المصرفية ، وأن يلعب دورا بارزا في الأسواق المالية والنقدية الدولية ، وتوفير التمويل اللازم لمشاريع التنمية للدول الأعضاء . وقد قام البنك بتقديم قروض مشتركة لبعض المشروعات

(١) انظر دليل المنظمات والهيئات الخليجية المشتركة - مكتب التربية العربي لدول الخليج ١٩٨٢ مرجع سابق ص ٣٢ وما بعدها .

الرئيسية للدول الأعضاء ، أو تأسيس بعض الفروع في الخارج ، وتنظيم برامج تدريبية لدعم الخدمة المصرفية في الدول الأعضاء (١) .

## ٢ - الحوض الخاف (٢) :

تأسس المشروع عام ١٩٦٨ في البحرين ، أي قبل استقلال البحرين بثلاثة أعوام ، وساهمت فيه كل من الامارات العربية والبحرين وقطر ( قبل استقلالها جميعاً ) ، بالإضافة إلى السعودية والعراق والجمهورية العربية اليمنية . ويقوم الحوض بخدمات إصلاح السفن وصيانتها ، والتأكد من توفر معايير السلامة المعترف بها دولياً .

## ٣ - المركز شبه الإقليمي للتدريب على مصائد الأسماك (٣) :

بدأ العمل في المركز عام ١٩٧٥ لمساعدة الدول الأعضاء على تنمية مواردها البحرية وتوفير عمال الصيد ، ومقره الكويت ، وأعضاؤه هم : الكويت والبحرين والسعودية وعمان والامارات العربية . وقد ضم بين أعضائه إيران أيضاً ، حتى تكون نشاطاته على امتداد الخليج . ومما يذكر أن إيران كانت داخلة خلال هذه المرحلة في نطاق ترتيبات أمن الخليج ، على أساس إسناد دور أساسي لها . ولم يكن ممكناً استبعادها من هذا المركز مطلقاً استبعدت من مشروعات التكامل الأخرى .

(١) المرجع السابق ص ٣٣ - ٣٤ .

(٢) المرجع السابق ص ٣٥ .

(٣) المرجع السابق ص ٣٦ - ٣٧ .

#### ٤ - شركة الملاحة العربية المتحدة (١) :

أنشئت الشركة بموجب اتفاقية وقعتها عام ١٩٧٦ كل من الامارات العربية المتحدة والبحرين والكويت والسعودية وقطر والعراق . وبدأت نشاطها من ١٩٧٧/١/١ ، ومقرها الكويت . وأهدافها القيام بجميع عمليات الملاحة والنقل البحري ، والتعامل بجميع أنواع السفن ووسائل النقل البحري ، والقيام بإنهاء كافة الأعمال المتصلة بهذا القطاع . وقد ساهمت الشركة في عمليات التنسيق وتجنب مشاكل التكدس في الموانئ ، والتنافس على الخبرات الملاحية ، وتطوير الأسطول التجاري ، وتدريب أبناء الدول المساهمة (٢) .

#### ٥ - اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة لدول الخليج (٣) :

أنشئ بقرار المؤتمر الثاني لغرف الخليج عام ١٩٧٩ م . وبدأ أعماله عام ١٩٨٠ م ومقره مدينة الدمام بالسعودية ، وأعضاؤه هم أعضاء مجلس التعاون بالإضافة إلى العراق . ويهدف الاتحاد إلى دعم جهود التكامل والتنسيق بين اقتصاديات الدول الأعضاء في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات ، والتعريف بإمكانيات الأعضاء الاقتصادية والإنتاجية ، والتنسيق بين تشريعاتها وسياساتها وبين غيرها من الدول العربية الأخرى في هذا المجال ، وإقرار حق المواطنة الاقتصادية لمواطني الأعضاء ، وحرية انتقال المنتجات بينها ، وتنسيق سياسات التسويق ونشاطات الغرف والاتحادات الخليجية... وقد قام الاتحاد بإعداد تقارير سنوية عن التطورات

(١) المرجع السابق ص ٣٨ - ٣٩ .

(٢) التفاصيل في المرجع السابق ص ٣٩ .

(٣) المرجع السابق ص ٤٠ وما بعدها .

(٤) المرجع السابق ص ٤٠ - ٤١ .

الاقتصادية في الدول الأعضاء ، ودراسة الأضرار التي تصيب البضائع المستوردة ، ودراسة الأمن الغذائي ، وتجميع القوانين والأنظمة النافذة في الخليج والخاصة بالاستثمار (١) .

#### ٦ - منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (٢) :

تأسست المنظمة عام ١٩٧٦ في قطر ، وتضم الدول الأعضاء السبعة المشار إليها ، وتهدف إلى جمع المعلومات عن مشروعات وسياسات التنمية الصناعية وتنسيق التعاون بين الشركات في المجال الصناعي والفني ، وتقديم المساعدة الفنية في إعداد المشروعات الصناعية . وقد تمكنت المنظمة من إنشاء بنك المعلومات الصناعية ، وإعداد دراسات حول عدد من المشروعات الهامة ، وتجميع البيانات والمعلومات الاحصائية في مجال عملها (٣) .

#### ٧ - شركة الخليج لصناعة البتروكيمياويات (٤) :

تأسست في البحرين عام ١٩٧٩ م ، وعضويتها محددة إذ تضم البحرين والكويت والسعودية فقط . وتهدف إلى إقامة مشروعات متصلة بالبتروكيمياويات والغاز الطبيعي ، وتسويق منتجاتها ، وتدريب الكوادر العاملة في الدول الأعضاء .

#### ٨ - شركة الخليج لدرفلة الألومنيوم (٥) :

وقع عقد تأسيسها في البحرين في فبراير ١٩٨١ م . وتعمل في إطار مجموعة الاستراتيجية التي أعدتها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية .

(١) المرجع السابق ص ٤٢ .

(٢) المرجع السابق ص ٤٣ وما بعدها .

(٣) التفاصيل في المرجع السابق ص ٤٥ .

(٤) المرجع السابق ص ٤٦ - ٤٧ .

(٥) المرجع السابق ص ٤٨ .

## ٩ - المشروع الإقليمي لمسح وتنمية الثروة السمكية (١) :

وقع على وثيقة إنشائه في قطر في أبريل ١٩٧٥ . ونظرا لاتصاله بمياه الخليج فقد ضم إيران بالإضافة إلى أعضاء مجلس التعاون الست . ويهدف المشروع إلى تنمية الثروة السمكية ، وتصدير الأسماك ، ومسح مصادرها ، وإنشاء صناعات سمكية .

## ١٠ - شركة طيران الخليج (٢) :

أقدم مؤسسات التكامل الاقتصادي في الخليج ، حيث تأسست في ٢٤ مارس ١٩٥٠ ، مع تزايد حركة المواصلات الجوية ، والتطور الاقتصادي والاجتماعي ، والانفتاح على العالم الخارجي . وتضم الشركة أربع دول ، هي : الامارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر . وتسهم فيها بحصص متساوية ، وتتبع الشركة بعض المنشآت الاقتصادية في هذا المجال وهي : مجموعة فنادق الخليج ، وشركة هليوكوبتر الخليج ، وشركة الخليج لصيانة الطائرات ، وشركة خدمات مطار البحرين .

## ١١ - اتحاد موانئ الخليج :

وقد أنشئ في نطاق مجلس التعاون اتحاد موانئ الخليج ، وانعقد الاجتماع الأول لمستوى الموانئ ببول المجلس في الرياض ، في أكتوبر ١٩٨٢ ، حيث قدمت السعودية ورقة عمل حول تجربة الموانئ السعودية (٣) .

(١) المرجع السابق ص ٤٩ .

(٢) المرجع السابق ص ٥٠ - ٥١ .

(٣) انظر جريدة الرياض في ٢١/١٠/١٩٨٢ .

## ١٢ - المركز الإقليمي للأرصاد البحرية بالدمام :

أنشئ المركز بمقتضى اتفاقية<sup>(١)</sup> أبرمت في يناير ١٩٨٠ ، ومهمة المركز الاشراف على سلامة النشاطات البحرية من بواخر الشحن والصيد ، وناقلات الزيت ، ونشاطات التنقيب عن الزيت في مياه الخليج . ويضم المركز في عضويته - شأنه شأن المنظمات التي تمارس عملها في مياه الخليج - إيران إلى جانب الكويت وقطر والبحرين وعمان والعراق والسعودية .

ومما يذكر أن مجلس التعاون قد وضع التكامل في المسائل الاقتصادية والفنية الأخرى على قائمة أهدافه ، وتم إنشاء أربع لجان خلال الاجتماع الأول للمجلس الأعلى ، وهي : لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعى التي تقوم باستنباط مجالات العمل المشترك، والتنسيق بينها لتحقيق التجانس بين الخطط الاقتصادية في دول المجلس . وتقوم لجنة التعاون المالى والاقتصادى والاقتصادى بالتنسيق في المجالات المالية والتقنية ، ودراسة سبل تسهيل انتقالات الأموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادى ، وبحث المسائل الخاصة بالتبادل التجارى والنقل والمواصلات<sup>(٢)</sup>.

وتتولى لجنة التعاون الصناعى تنسيق النشاط الصناعى ، وتوحيد التشريعات الصناعية ، وتوجيه أجهزة الإنتاج المحلية ، وترتيبات استيراد التكنولوجيا ، وتوزيع الصناعات على الدول الأعضاء<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر نص الاتفاقية في جريدة العرب يوم ١٠/٤/١٩٨٠ .

(٢) مجلس التعاون - الكتاب الثانى - مرجع سابق ص ٥٧ - ٥٨ .

(٣) المرجع السابق ص ٥٨ - ٥٩ .

وتتكون لجنة النفط من وزراء الخارجية والبتروول والمالية . وتقوم بالعمل على تنسيق السياسات في مجال الصناعة النفطية : بجميع مراحلها ، ووضع سياسة نفطية موحدة ، ومواقف مشتركة في المنظمات الدولية .

وقد تم عقد عدد كبير من الاجتماعات للمسؤولين واللجان الاقتصادية والفنية في كافة هذه المجالات لتحقيق التنسيق والتكامل بينها ، وتيسير تطبيق الاتفاقية فوق الاقتصادية .

### مستوى الاندماج الاقتصادي وفق الاتفاقية الاقتصادية

#### الموحدة

وقع أعضاء مجلس التعاون بالرياض يوم ١١/١١/١٩٨١ م . على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة . وتهدف الاتفاقية « تنمية وتوسيع وتدعيم الروابط الاقتصادية فيما بينها ، وتنسيق وتوحيد سياستها الاقتصادية والمالية والنقدية ، والتشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية فيها » .  
ولذلك سعت الاتفاقية إلى تحقيق التنسيق والتوحيد في القطاعات الرئيسية التالية :

#### ١ - قطاع التبادل التجاري (٢):

تقرر الاتفاقية معاملة المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية الصادرة والواردة بين الأعضاء ، معاملة المنتجات الوطنية ،

---

(١) انظر عرضا شاملا لاجتماعات اللجان من نوفمبر ١٩٨٢ حتى فبراير ١٩٨٣ : جريدة

عكاظ في ٢٥/٢/١٩٨٣ .

(٢) المواد من ١ - ٧ من الاتفاقية . انظر نصها بقسم الوثائق من هذه الدراسة .

ولإعفاءها من الرسوم الجمركية وغيرها . أما في مواجهة العالم الخارجي ، فيطبق تعريفه جمركية موحدة يتفق على حدها الأدنى ، الذي يطبق تدريجياً خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذ الاتفاقية . وتطبق الدول الأعضاء قوائم موحدة للسلع غير المسموح بمرورها فيما بينها . كما يقوم الأعضاء بتطبيق سياساتهم وعلاقاتهم التجارية تجاه الدول الأخرى والتكتلات والتجمعات الاقتصادية والإقليمية ، بما يخلق قوة تفاوضية جماعية لها تجاه الأطراف الأجنبية .

#### ٢ - انتقال الأموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادي (١) :

يتفق الأعضاء على القواعد التنفيذية لتوحيد معاملة مواطني أعضاء المجلس في مجالات حرية الانتقال ووسائل النقل والمواصلات والعمل والإقامة ، وحق التملك والارث والإيصاء وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي ويشجع الأعضاء المشاريع المشتركة فيها ، التي يقيمها القطاع الخاص .

#### ٣ - التنسيق الإنمائي (٢) :

تعمل الدول الأعضاء على تحقيق التنسيق والنجانس بين سياساتها وتشريعاتها ووسائلها في مجالات الصناعات النفطية وكافة مراحلها ، والمواقف النفطية ، والنشاطات الصناعية خاصة المشتركة برووس أموال عامة أو خاصة أو مختلطة لتحقيق التشابك الانتاجي والتنمية المشتركة .

#### ٤ - التعاون الفني والمالي والنقدي (٣) :

تتفق الدول الأعضاء على أنظمة وترتيبات وشروط موحدة لنقل التكنولوجيا ، وتقوم - كلما أمكن - بإبرام اتفاقيات موحدة لذلك .

(١) الفصل الثاني من الاتفاقية .

(٢) الفصل الثالث من الاتفاقية .

(٣) الفصلان الرابع والسادس من الاتفاقية .

كما تضع سياسات منسقة للتدريب والتأهيل الفني والحرفي والمهني ، وربط التعليم باحتياجات التنمية ، والتنسيق في مجال القوى العاملة ، وتوحيد أنظمة الاستثمار الداخلية والخارجية . وتقوم هذه الدول بتنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية والعمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود ، كما تعمل على تنسيق سياساتها في مجال المعونات الخارجية . يتضح من أحكام الاتفاقية الاقتصادية أنها تطمح إلى تحقيق عدة مستويات في درجات التكامل الاقتصادي الشامل ، بل تطمح إلى توحيد السياسات - دون الأجهزة - في بعض القطاعات بما يمهّد لاقامة سوق خليجية مشتركة في كافة السلع والمنتجات ، ثم وحدة اقتصادية كاملة أقوى تماسكا من تجربة السوق الأوروبية المشتركة ، ومن الوحدة الاقتصادية التي وضعت قواعدها اتفاقية الوحدة الاقتصادية .

ومنذ مصادقة المجلس الأعلى على الاتفاقية في دورته الثانية في الرياض في نوفمبر ١٩٨١ ، بدأت اجتماعات اللجان الفنية لتحويل مبادئها إلى إجراءات عملية<sup>(١)</sup> . وقامت لجان التعاون المالي والاقتصادي ، وكذلك لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي بالجهد الأكبر في تهيئة الطريق لإنجاز ما كلفت به<sup>(٢)</sup> كما تجب الإشارة إلى جهود اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون

---

(١) وهي ستة لجان : لجنة التعاون ( وزارة الصناعة ) اللجنة الوزارية الدائمة لتعاون البرول ( وزراء البرول والثروة المعدنية ) - لجنة التعاون المالي والاقتصادي ( وزراء المالية والاقتصاد ) - لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ( وزارة التخطيط ) - اللجنة الفنية للنقل البري والبحري ( وكلاء وزارات النقل والمواصلات ) لجنة التعاون العلمي والتكنولوجي ( رؤساء مراكز ومعاهد البحث العلمي ) وانظر : مجلس التعاون - الكتاب الثاني ص ٧٦ .

(٢) راجع التفصيل في المرجع السابق ص ٧٦ - ٧٨ .

البترولى فى العمل على توفير الأمن البترولى (١) واتخاذ موقف موحد فى المنظمات الدولية ، خصوصاً خلال أزمة الأوبك التى انتهت مبدئياً باتفاق لندن فى أوائل مارس ١٩٨٣ ، الذى حدد سقف الإنتاج عند ١٧,٥ مليون برميل يومياً موزعة وفق حصص معينة على الدول الأعضاء ، كما حدد الحد الأدنى الذى لايجوز النزول عنه لسعر البرميل وهو ( ٢٩ دولارا للبرميل ) . وخلال احتدام الأزمة التى كادت تعصف بالأوبك وتمزق صفوف المنظمة ، عملت دول المجلس على توحيد موقفها ، وقررت العمل على المحافظة على منظمة الأوبك ، خصوصاً وأنها تنتج معظم الكمية التى تطرح فى الأسواق العالمية (٢) .

وقد أدى عمل اللجان الفنية إلى إعلان يوم أول مارس ١٩٨٣ م موعداً لبدء تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية ، أولى ثمار تجربة المجلس فى جميع أعضاء المجلس عدا عمان ، التى تقرر تأجيل تطبيق بعض أحكامها (٣) . وقد بدأ التطبيق بإباحة حرية انتقال الأفراد ( بلا تأشيرات ) - البالغ عددهم ١٣ مليون نسمة - فى الدول الأعضاء ، وحرية انتقال السلع ، وتبلغ قيمة واردات الدول الأعضاء من الخارج ١٠٠ مليون دولار ، وهى سوق هائلة تسعى إليها الدول الأجنبية ، ولذلك كان لتوحيد موقف الأعضاء فى قطاع الواردات أهمية ملحوظة (٤) . وأعلن فى نفس الوقت عن إنشاء

(١) المرجع السابق ، ص ٧٨ وما بعدها .

(٢) راجع تصريحات وزير خارجية البحرين ، وهو يلخص أعمال الدورة السادسة للمجلس الوزارى فى الرياض فى فبراير ١٩٨٣ ، فى الجزيرة السعودية ٢٢ / ٢ / ١٩٨٣ .

(٣) انظر الجزيرة السعودية يوم ٢٦ فبراير ١٩٨٣ .

(٤) انظر آراب نيوز ، ١ / ٣ / ١٩٨٣ ويلاحظ أن تطبيق الاتفاقية فى مجال التبادل التجارى بين أعضائها يعنى تطبيق ( ٨٥٪ ) من الاتفاقية السارية بينها . الشرق الأوسط ٢٢ / ٢ / ٨٣ وانظر بصدد إجراءات تنفيذ الاتفاقية تصريحات وزير المالية والاقتصاد السعودى لوكالة الأنباء السعودية ، نشرته الجزيرة يوم ١ / ٣ / ١٩٨٣ . ومطبوعات الأمانة العامة لمجلس التعاون حول تطور التنفيذ .

شركة الاستثمار الخليجى برأسمال قدره ٢,١ بليون دولار ، بمساهمات متساوية من الأعضاء ، ومقرها الكويت .

وقد أعلن أمين عام مجلس التعاون (١) أنه يجرى اعداد خطة خمسية للتكامل بين دول المجلس مما يعتبر بداية للتخطيط الجماعى بينها . وأوضح أن هذه الخطة لا تعرقل الخطط الوطنية للتنمية ، وذكر أن هناك اتجاهها جديا بين دول المجلس لتنوع مصادر الدخل ، والاهتمام بالأمن الغذائى . وقال إن المرحلة الأولى من الاتفاقية هى التى بدأ تنفيذها فى أول مارس ، وإن هناك لجانا تسعى لوضع ضوابط لتملك العقارات والأراضى بدول المجلس ، كما تقوم الأمانة بمسح شامل للهياكل الاقتصادية بدول المجلس ودراسة كيفية ربطها واستكمالها .

وذكرت مصادر صحفية (٢) أن مواطنى دول المجلس سيحملون جواز سفر موحد ، وأن مديرى الجوازات والمجرة قد اتفقوا على شكل الجواز الموحد ومضمونه .

الأهمية الاقتصادية والمالية والتجارية

وامكانيات التكامل بين دول المجلس :

لتصوير الأهمية الاقتصادية والتجارية لدول المجلس نشير إلى الحقائق الآتية تاركين الجداول المختلفة التى تلى هذا البيان تقدم التصوير الرقمى لذلك .

— بلغ الدخل القومى الإجمالى للدول الست (١٣٤٣٣٩) مليون دولار عام ١٩٧٩ .

(١) تصريحات أمين عام مجلس التعاون لصحيفة ( البيان ) الصادرة فى دى يوم ٧ مارس ونشرتها أيضا الجزيرة السمودية يوم ٨ مارس ١٩٨٣ .

(٢) القيس الكويتية ٣/٣/١٩٨٣ ونقلتها عنها الجزيرة السمودية يوم ٤/٣/١٩٨٣ .

— أما حجم التبادل التجاري لدول المجلس مع العالم الخارجى عام ١٩٨٠ فقد بلغ (٩٥) بليون دولار .

— إجمالى تجارة دول المجلس مع العالم الخارجى (١٩٧) بليون دولار من إجمالى حجم التجارة العالمية البالغ (٣٨٤٤) بليون دولار ، أى بنسبة ٥,١ % .

— إجمالى صادرات دول المجلس إلى العالم الخارجى (١٤٧) بليون دولار من إجمالى الصادرات العالمية وهى (١٨٦٤) بليون ، ويمثل البترول ومشتقاته منها ٧,٩ % ، أى أن نسبة صادرات دول المجلس إلى إجمالى الصادرات العالمية (٧,٩) % منها .

— بلغ إجمالى واردات دول المجلس من العالم الخارجى (٥٠) بليون دولار من إجمالى الواردات العالمية البالغة (١٩٨٠) بليون دولار ، أى بنسبة (٢,٥) % .

— يلاحظ أن متوسط حجم التبادل التجارى بين أعضاء المجلس والدول العربية عام ١٩٧٨ بلغ أقل نسبة فى تعاملها التجارى مع العالم الخارجى : حيث بلغت صادرات هذه الدول إلى الدول العربية (٨) % من إجمالى صادرات دول المجلس . بينما بلغت هذه النسبة مثلاً مع السوق المشتركة (١٠,٧) % ، ومع اليابان (١٣,٢) % .

أما واردات دول المجلس عم ١٩٧٨ من الدول العربية فقد بلغت نسبة أقل : وهى ( ٢٥) % ) بينما بلغت قيمة واردات دول المجلس من السوق الأوروبية المشتركة ( ٣٧,٤) % من إجمالى واردات هذه الدول من العالم الخارجى .

أما عن التبادل التجاري بين الدول أعضاء مجلس التعاون ، فقد بلغ عام ١٩٧٨ ما قيمته (١,٧) بليون دولار ، أي بنسبة (١,٨٪) من إجمالي تجارة هذه الدول مع العالم الخارجي .

ومن المفيد توافر الإحصاءات الدقيقة الحديثة خلال السنوات العشر من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٨ عن التبادل التجاري بين الدول الأعضاء حتى يمكن تحديد السياسات والإجراءات التي اتخذت في نطاق المجلس لتحسين هذا التبادل وتنشيطه .

وقد سجلت بعض الدراسات الخاصة بتجارة دول المجلس مع العالم الخارجي بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٣ بعض المؤشرات أهمها انحسار نسبة التبادل التجاري بين دول المجلس وبقية الدول العربية (بلغ الانخفاض ٤٪ إجمالاً - ٢٢٪ للصادرات و ٣١٪ للواردات ) رغم أن بعض التحسن قد طرأ على صادرات بعض الأعضاء عام ١٩٨٣ (١) .

كذلك انخفض حجم التبادل التجاري بين دول المجلس والدول الإسلامية في ذات الفترة بنسبة ١٠٪ ، وانخفض أيضاً مع الجماعة الأوروبية بنسبة ٤٥٪ مما سبب عجزاً في الميزان التجاري لدول المجلس تجاه الدول الأوروبية بلغ ٤,٥ بليون دولار . بعد أن كان قد حقق فائضاً عام ١٩٨١ تجاوز الثلاثة بلايين دولار . وبلغت نسبة الانخفاض في التجارة مع الولايات المتحدة نسبة ٤٩٪ ومع بقية دول العالم بنسبة ٢٨٪ وسبب هذه الظاهرة هو انخفاض الدخول البترولية وأزمة الأوبك (٢) .

(١) مجلس التعاون - الأمانة العامة ٨٧ - مرجع سابق ص ١٥٢ - ١٥٣ .

(٢) انظر تفاصيل الأرقام والمعلومات في المرجع السابق ص ١٥٤ - ١٥٧ .

أما من حيث إمكانيات التكامل بين دول المجلس في القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية ، فإن الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع تشير إلى عظم هذه الإمكانيات إذا ما طبقت الاتفاقية الاقتصادية الموحد بالشكل المقرر لها (١) وتوضح تقارير الأمانة العامة وقرارات الأجهزة المختلفة بالمجلس أنه يتم تنفيذ بنود الاتفاقية بشكل مرض (٢) .

---

(١) انظر في تفصيل ذلك : مستقبل التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي ، الصادرة عن الغرفة التجارية الصناعية بالملكة العربية السعودية - الرياض ١٩٨٢ الجزء الخامس ص ١٢٧ وما بعدها .

وراجع لمزيد من المعلومات حول إمكانيات التكامل : مجلس التعاون - الأمانة العامة ، ص ١٢٥ وما بعدها .

(٢) راجع هذه التقارير والقرارات في مطبوعات المجلس السنوية ، ويوميات مجلس التعاون في مجلة التعاون التي تصدرها الأمانة العامة ( ربيع سنوية ) .